السعودية تدرِج «الإخوان» و«داعش» و«النصرة» و«حزب الله» على قائمة المنظمات الإرهابية والمتطرفة

الرياض – الوكالات: في خطوة تظهر عزمها على مواجهة جماعة الإخوان المسلمين والحركات الجهادية، اتخذت السعودية قرارات متشدد حيال هذه الجماعات واصفة إياها بالإرهابية، كما منحت السعوديين الذين يقاتلون في الخارج مهلة ١٥ يوما للعودة إلى بلادهم.

وتشكل القرارات ضربة موجعة للإخوان المسلمين، وخصوصا أن السعودية من كبار الداعمين للسلطات المصرية الجديدة التي أطاحت بالرئيس الإسلامي محمد مرسي.

كما أنها تعكس خشية السلطات في المملكة من تكرار تجربة العائدين من أفغانستان والعراق وموجة الاعتداءات التي حصدت عشرات القتلى بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦.

وتأتي هذه القرارات غداة التوتر المتصاعد بين قطر التي تدعم الإخوان المسلمين والسعودية والبحرين والإمارات التي استدعت سفراءها من الدوحة ردا على ذلك.

واعتبر مراقبون أن من ابرز أسباب سحب السفراء دعم الدوحة للإخوان المسلمين وموقفها من مجموعات أخرى تعتبرها معادية أو إرهابية.

وتضم قائمة حظر الأحزاب والتيارات التي أعلنتها وزارة الداخلية تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروف بـ«داعش» وجماعة الحوثيين الزيدية في اليمن وجبهة النصرة و«حزب الله في داخل المملكة».

وأوضح بيان الوزارة ان هذه اللائحة «الأولى» تشمل «تنظيم القاعدة وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم القاعدة في اليمن وتنظيم القاعدة في العراق وداعش وجبهة النصرة وحزب الله في داخل المملكة وجماعة الإخوان المسلمين وجماعة الحوثي».

يشار إلى ان القاعدة محظورة في المملكة حيث الأحزاب السياسية ممنوعة أيضا. لكن مصادر مطلعة أكدت أن تيار الصحوة بقيادة الداعية سلمان العودة القريب من فكر الإخوان المسلمين يشهد حراكا.

كما ان العديد من المغردين والدعاة البارزين في المملكة يعدون من المقربين من تيار الإخوان المسلمين.

اما بالنسبة إلى حظر «حزب الله داخل المملكة»، فليس واضحا ما إذا كان المقصود حزب الله السعودي، المجموعة الصغيرة السرية، أم حضور حزب الله اللبناني في المملكة.

وأضاف البيان ان الحظر «يشمل كل تنظيم مشابه لهذه التنظيمات، فكرا أو قولاً، أو فعلاً، وكل الجماعات والتيارات الواردة بقوائم مجلس الأمن والهيئات الدولية وعرفت بالإرهاب وممارسة العنف». وأكد أن التعميم «يشمل كل مواطن سعودي ومقيم».

كما تحظر أيضا «الدعوة للفكر الإلحادي بأي صورة كانت او التشكيك بثوابت الدين الإسلامي التي قامت عليها المملكة».

وفي هذا الشأن، قال الباحث والأكاديمي خالد الدخيل: «هناك بعض التعميم في البيان، مما قد يشكل خطرا والخشية من إساءة استخدام حظر التنظيمات بغرض تقييد الحريات».

وأضاف: «لكن محاربة التطرف وإخضاع الإرهاب إجراءات قانونية وقرارات صائبة. كان من المفترض اتخاذها قبل مدة».

وتستهدف التدابير الجديدة كل نشاط حزبي في المملكة أو عبر الانترنت فضلا عن الدعوة إلى الاعتصام والتظاهر.

وأكد البيان أن لجنة مشتركة من وزارات الداخلية والخارجية والعدل والشئون الإسلامية والأوقاف حددت قائمة التنظيمات والأحزاب في الداخل والخارج التي سبق أن اصدر العاهل السعودي في فبراير أمرا بتجريم الانتماء إليها لكونها «إرهابية».

كما حدد القرار سلسلة أمور يشملها التجريم بموجب القرار الملكي ومنها: «كل من يخلع البيعة التي في عنقه لولاة الأمر في هذه البلاد، أو يبايع أي حزب أو تنظيم أو تيار أو جماعة أو فرد في الداخل أو الخارج».

ويشمل القرار: «المشاركة أو الدعوة أو التحريض على القتال في أماكن الصراعات بالدول الأخرى أو الإفتاء بذلك».

ويجرم تأييد التنظيمات أو الأحزاب الواردة في القائمة بالدعم العيني أو المالي أو «إظهار الانتماء إليها أو التعاطف معها أو الترويج لها أو عقد اجتماعات تحت مظلتها» في الداخل والخارج، فضلا عن استخدام شعارات هذه التنظيمات عبر وسائل الإعلام بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

كما يجرم أيضا «الدعوة أو المشاركة أو الترويج أو التحريض على الاعتصامات، أو المظاهرات أو التجمعات أو البيانات الجماعية».

إلى جانب ذلك، أعلن البيان الرسمي أن السلطات منحت السعوديين المشاركين في القتال في خارج المملكة مهلة ١٥ يوما «لمراجعة النفس» والعودة إلى البلاد.

يذكر ان العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز قرر مطلع فبراير «معاقبة كل من يشارك في أعمال قتالية خارج المملكة بالسجن بين ثلاث سنوات وعشرين سنة انطلاقا من «سد الذرائع» ومنع الإخلال بالأمن و«الضرر بمكانة المملكة».

ولا توجد أرقام محددة عن أعداد السعوديين الذين يشاركون في القتال في سوريا أو غيرها، لكن مواقع التواصل الاجتماعي تعلن من حين إلى آخر مقتل أحدهم. لكن مصادر دبلوماسية غربية تقدر أعداد السعوديين الذين يقاتلون في «أرض الجهاد» الجديدة في سوريا بما لا يقل عن أربعة آلاف.

يوميات سياسية

الإمارات والبحرين: رابطة الدم والمصير الواحد

السيد زهره

شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن تكون دماء الشهيد طارق الشحي ابن الإمارات التي سالت على أرض البحرين دفاعا عنها، بمثابة تجسيد لأروع صور الفداء، وللرابطة التي تجمع الإمارات والبحرين: رابطة الدم والمصير الواحد.

الشهيد الشحي باستشهاده دفاعا عن البحرين وعن أمن شعبها في مواجهة قوى الإرهاب والظلام، وجه رسالة، أو بالأحرى مجموعة من الرسائل البليغة التي لا بد من تأملها والتوقف عندها.

وجه بداية رسالة إلى البحرين وشعبها وهي تواجه هذه الهجمة الإرهابية الشرسة. رسالة مؤداها: لستم وحدكم في معركتكم مع قوى الشر الأسود هذه.. لستم وحدكم في دفاعكم عن أمن البحرين واستقرارها وعن عروبتها وعن المنطقة كلها. معكم أشقاء مستعدون أن يضحوا بأرواحهم من أجلكم ودعما لكم.

ووجه رسالة إلى قوى الإرهاب المجرمة في البحرين وكل دول الخليج العربية التي تتصور أن بمقدورها بممارسة هذا الإرهاب الأسود الأعمى أن تقوض أمن البحرين ودول الخليج، وأن بمقدورها أن تفرض مشروعا طائفيا بشعا. رسالة مؤداها: مخططكم الإجرامي لن ينجح، ولا يمكن أن ينجح، والسبب في ذلك أن أشقاء البحرين في الإمارات وغيرها لن يسمحوا لكم بذلك، ومستعدون لمواجهتكم ومواجهة شركم وإجرامكم بكل السبل حتى لو دفعوا أرواحهم ثمنا لذلك.

ووجه رسالة إلى القوى الإقليمية والدولية التي تتآمر على البحرين والخليج العربي كله، وتدعم هذه القوى الإرهابية، وتتصور أن دعمها هذا سيمكن هؤلاء الإرهابيين من تحقيق مخططاتهم، ومخططات هذه القوى المتآمرة. رسالة مؤداها: مؤامرتكم لن تمر. ستتحطم على صخرة شعب البحرين وتصديه للإرهابيين، وعلى صخرة وقوف الإمارات وشعبها بكل حزم وإصرار على هزيمة المؤامرة.

هذه هي الرسائل التي وجهها الشهيد الشحي بدمائه الزكية التي سالت على أرض البحرين. ووجهها باسم الإمارات كلها قيادة وشعبا.

لقد تابعنا على امتداد الأيام الماضية المواقف والمشاعر التي عبر عنها القادة والمسئولون في الإمارات وشعب الإمارات كله، وهم يرثون الشهيد الشحي، ويتحدثون عن الرابطة بين الإمارات والبحرين.

هذه المواقف والمشاعر سجلت ملحمة من الحب للبحرين، ومن الوطنية والمواقف العروبية الأصيلة التي هي ليست غريبة على الإمارات وشعبها.

ولعل أفضل من عبر عن هذا الموقف الإماراتي العروبي، كانت جريدة «الخليج» الإماراتية في افتتاحيتها التي كتبتها يوم الأربعاء الماضي، يوم تشييع الشهيد الشحي تحت عنوان «بدم أبنائنا نحمي البحرين».

هذه الافتتاحية التي جاء في مقدمتها:

«الإمارات والبحرين وطنان وشعبان يجسدان علاقة ضاربة في أعماق الأرض والتاريخ، فقلوب الإماراتيين على البحرين فعلاً وتطبيقاً لا قولاً وعاطفة فقط، ويجمع بين دولة الإمارات ومملكة البحرين من الروابط والوشائج ما هو معلوم ومستقر في الوجدان الجمعي، وبينهما وحدة الضمير والمصير والأمل، وحين استشهد ابن الإمارات طارق الشحي وهو يدافع عن البحرين وأرضها وقيمها، فقد كان شهيد كل بيت في الإمارات والبحرين. جمع الشهيد بيوت الشعبين الشقيقين كما جمع قلوبهم، وها هي الإمارات، في أوج العلاقة، تفدي البحرين بدم أبنائها».

والخليج في افتتاحيتها حرصت على أن تؤكد أن الإمارات لن تتخلى عن البحرين ولا يمكن أن تتخلى عن البحرين، ذلك ليس فقط بحكم علاقات الأخوة والارتباط التاريخي العاطفي بين البلدين، ولكن أيضا بحكم أن أمن البلدين واحد ومصيرهما واحد. وذكرت بهذا الشأن:

«حين يردد قادة ومسئولون كبار في مناسبات عدة أن أمن البحرين من أمن الإمارات فإنهم يقصدون ذلك قصداً، ويحيطون بمعناه إحاطة العارف الحصيف من جهة والمخلص المحب من جهة ثانية، حيث المضي قدماً في تحقيق الأخوة الواضحة، الساطعة، غير الملتبسة، في السياسة والاقتصاد والأمن، وفي قطاعات التنمية جميعاً، وفي التجذير الاستراتيجي بين الشعبين الشقيقين وإعادة تأسيسه بشكل مستمر».

وجاء في الافتتاحية أيضا: «يد الإمارات مع يد البحرين في الدرب الواحد نحو محاربة التطرف والإرهاب، وفي مواجهة التحزب والتطيف ونزعات المصالح الضيقة، التي لا تلتفت إلى وطن أصيل وجميل كالبحرين، ولا تلتفت إلا إلى مآربها والإملاءات والتدخلات الخارجية».

هذا هو موقف الإمارات قيادة وشعبا من البحرين كما عبرت عنه بشكل صادق وجياش جريدة «الخليج» في افتتاحيتها.

رحم الله الشهيد طارق الشحي وأسكنه فسيح جناته لقاء ما جسده بدمائه الطاهرة من معاني الأخوة والفداء وروابط الدم والمصير الواحد بين الإمارات والبحرين.

وكل الحب والتقدير لقيادة الإمارات وشعبها.

روسيا تهدد الاتحاد الأوروبي برد واضح حال فرض عقوبات مشددة ضد موسكو

موسكو – الوكالات: هددت روسيا الاتحاد الأوروبي برد واضح حال قيام الأخير بفرض عقوبات مشددة عليها على خلفية أزمة شبه جزيرة القرم.

وذكرت الخارجية الروسية في بيان بالعاصمة موسكو امس الجمعة أن فرض عقوبات مشددة ضد روسيا لن يظل بدون رد فعل، واصفة القرارات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لحل النزاع الأوكراني بأنها «غير بناءة».

ووصفت الخارجية الروسية قرار الاتحاد الأوروبي بتجميد المفاوضات الخاصة بتخفيف شروط منح التأشيرات للروس ووضع اتفاقية إطارية جديدة للعلاقات بين موسكو وبروكسل بـ «الغريب».وأضافت الخارجية في بيانها أن هذا يولد انطباعا بأن تلك القرارات ليست نابعة من «منطق سليم».

وهددت المجموعة الروسية العملاقة الناشطة في مجال الغاز «غازبروم» اوكرانيا بوقف صادراتها من الغاز بسبب متأخرات متوجبة على هذا البلد، على غرار ما حصل في ازمة ٢٠٠٩ عندما أدى وقف الشحنات إلى خلل في امداد عدة دول اوروبية بالغاز. وتبلغ المتأخرات من ثمن الغاز الروسي لاوكرانيا٨٩،١ مليار دولار. وقال رئيس غازبروم الكسي ميلر بحسب ما نقلت وكالات الانباء الروسية «هذا يعني ان اوكرانيا اوقفت فعلا تسديد ثمن الغاز». وأضاف أن كييف «تجازف بذلك بالعودة إلى الوضع الذي كان سائدا في بداية ٢٠٠٩» عندما توقفت شحنات الغاز.

في الوقت ذاته اعلن الكرملين ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ابلغ الرئيس الامريكي باراك اوباما ان العلاقات بين بلديهما لا يجوز ان تتأثر بالخلافات حول اوكرانيا. وقال الكرملين في بيان ان «الرئيس الروسي ذكر بأهمية العلاقات الامريكية الروسية لتأمين الاستقرار والامن في العالم. لا يجوز التضحية بهذه العلاقات بسبب مشاكل دولية معزولة حتى وان كانت مهمة».

وقبيل اعلان الكرملين، اعلن البيت الأبيض ان الرئيس الامريكي باراك اوباما اجرى محادثات بعد ظهر الخميس مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد ساعات على اعلان واشنطن قيودا على منح تأشيرات الدخول إلى أراضيها وإمكان فرض عقوبات ردا على تحركات موسكو في اوكرانيا.

وقال البيت الابيض بعد محادثات هاتفية مدة ساعة بين الزعيمين ان «الرئيس اوباما شدد على ان روسيا تنتهك سيادة ووحدة أراضي اوكرانيا ما حتم علينا اتخاذ اجراءات انتقامية بالتنسيق مع شركائنا الاوروبيين».

وقالت رئيسة مجلس الاتحاد الروسي امس ان برلمان القرم من حقه اجراء استفتاء لتحديد وضع المنطقة في المستقبل. وقالت فالنتينا ميتفينكو رئيسة مجلس الاتحاد وهو المجلس الاعلى في البرلمان الروسي: «علمنا يوم أمس بالقرار التاريخي الذي اتخذه برلمان القرم لاجراء استفتاء على الانضمام إلى روسيا الاتحادية». وأضافت: «دون أدنى شك هذا من حق برلمان القرم بوصفه السلطة الشرعية... الحق السيادي للشعب في تحديد مستقبله».

ويوم الخميس قال برلمان شبه جزيرة القرم انه سيجري استفتاء حول الانضمام إلى روسيا في ١٦ مارس.

واحتشد أكثر من ٦٥ ألف شخص في موسكو الجمعة للمشاركة في حفل موسيقي لدعم سكان القرم، كما اعلنت شرطة موسكو. وأقام المشاركون في هذا التجمع حفلا موسيقيا خلف الساحة الحمراء المجاورة للكرملين، بدأ بأغنية وطنية عنوانها «ضباط» أداها مغني البوب الروسي اوليغ غازمانوف، وحملوا أعلاما روسية ولافتات كتب عليها «القرم أرض روسية» و «القرم نحن معك».

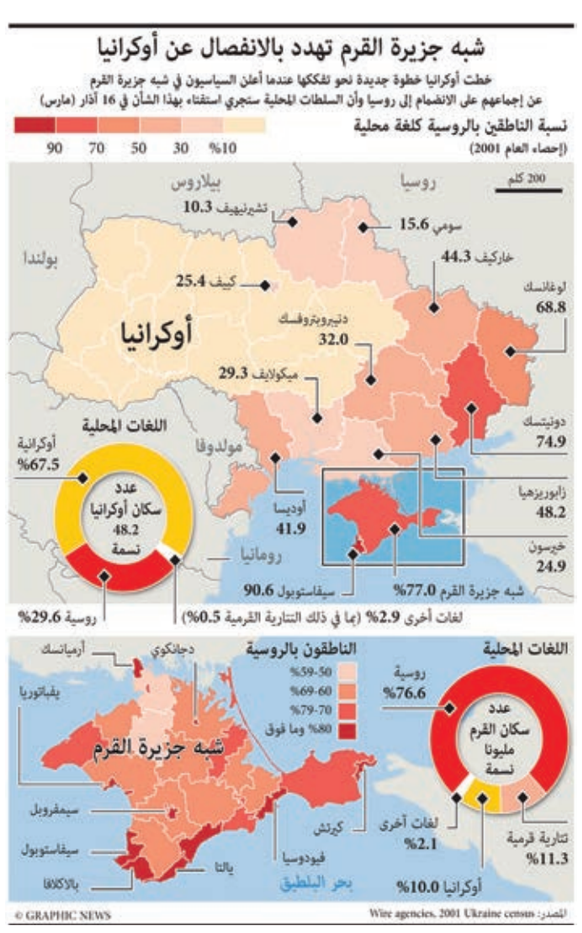

إيران تعلن أن المحادثات بين خبرائها ومجموعة ٥+١ ستتواصل

طهران – الوكالات: نقلت وسائل الإعلام المحلية عن مسؤول إيراني قوله الجمعة إن المحادثات بين خبراء إيران والقوى الست الكبرى حول البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل انتهت الجمعة في فيينا وستتواصل لاحقا.

وقال حميد بعيدي نجاد الذي يتولى رئاسة فريق الخبراء الإيرانيين بحسب ما نقل عنه موقع التلفزيون الرسمي على الانترنت: «لحسن الحظ، بحثنا العديد من أوجه المسألة النووية، لكن ذلك ليس سوى البداية وسيتعين عقد المزيد من الجلسات» قبل التوصل إلى اتفاق دائم. وأضاف أن «التقرير حول الجلسات سيسلم رسميا إلى مساعدي وزراء الخارجية الذين سيلتقون في فيينا في الأيام العشر المقبلة».

وفي وقت سابق، وصف بعيدي نجاد بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، المحادثات بأنها «مفيدة جدية ومتكاملة». واجتمع خبراء إيران ومجموعة ٥+١ (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا) منذ الأربعاء في فيينا لمواصلة مفاوضاتهم بهدف تسوية نهائية للنزاع حول البرنامج النووي الإيراني قبل اجتماع سياسي في ١٧ مارس. ويشتبه الغربيون وإسرائيل في أن إيران تريد امتلاك السلاح الذري تحت غطاء برنامج نووي مدني. لكن طهران تنفي بقوة هذه الاتهامات وتؤكد أن برنامجها النووي سلمي محض. وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، أبرمت إيران مع القوى الست الكبرى خطة عمل مدة ستة أشهر طبقت منذ ٢٠ يناير وتنص على تجميد بعض الأنشطة النووية الإيرانية الحساسة مقابل رفع جزئي للعقوبات التي تلقي بثقلها على الاقتصاد الإيراني. ويأمل المفاوضون في التوصل إلى اتفاق نهائي قبل العشرين من يوليو مع انتهاء الاتفاق المرحلي.

ومسألة أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم ومصير مفاعل المياه الثقيلة في اراك، وهو قيد الإنشاء حاليا، يشكلان النقاط الرئيسية لمباحثات فيينا.

وترفض إيران حرمانها من حق استبدال أجهزة الطرد المركزي القائمة بأخرى جديدة في مواقعها للتخصيب، وترفض أيضا إقفال هذا المفاعل الذي يثير قلق الغربيين وإسرائيل لأنه يستخدم البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صنع قنبلة ذرية.

لقاء بين العاهل الأردني وكيري في العقبة لبحث مستجدات عملية السلام

العقبة (الأردن) – (أ ف ب): بحث وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أمس الجمعة مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في مدينة العقبة الساحلية جنوب الأردن مستجدات عملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين.

ووفقا لبيان صادر عن الديوان الملكي الأردني فإن كيري بحث مع العاهل الأردني في مدينة العقبة (٣٢٥ كلم جنوب عمان) والتي وصلها في زيارة قصيرة غير معلن عنها قبلا «مستجدات المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية الجارية، والخطوات التي تمر بها». وأكد الملك خلال اللقاء «أهمية دعم جميع الأطراف والمجتمع الدولي لجهود تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة استنادا إلى حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية». وأوضح ضرورة أن يكون ذلك «بما يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويقود إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل».

وأشار العاهل الأردني إلى أن «المصالح الأردنية العليا، خصوصا فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي، تتصدر سلم الأولويات الأردنية». وكان كيري وصل ظهر الجمعة على متن طائرته التي أقلته وبرفقته وزير الخارجية الأردني ناصر جودة من روما إلى مدينة العقبة التي غادرها عقب لقائه العاهل الأردني، على ما أفاد مراسل فرانس برس. وشارك كيري وجودة في روما الخميس في مؤتمر دولي حول ليبيا.

ويعتبر الأردن حليفا أساسيا لواشنطن في المنطقة وثاني دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤، بعد مصر، تحظى بموجبها المملكة بالوصاية على المقدسات في القدس الشرقية. وحذرت المملكة الشهر الماضي من أنها قد تعيد النظر بمعاهدة السلام مع إسرائيل بعد ان شرع الكنيست الإسرائيلي بمناقشة «بسط السيادة الإسرائيلية» على المسجد الأقصى.

ويسعى كيري منذ أشهر إلى إقناع الإسرائيليين والفلسطينيين بـ «اتفاق إطار» يمهد للتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع ولكن من دون جدوى. وجدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الثلاثاء دعوته الفلسطينيين للاعتراف بإسرائيل كـ «دولة يهودية»، الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون الذين اعتبروا أن تصريحاته تلك تدق المسمار الأخير في نعش مفاوضات السلام.

ومن جانبه جدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس الجمعة قوله إنه لن يعترف بيهودية دولة إسرائيل برغم كل الضغوط. وقال عباس خلال لقاء مع المئات من طلبة الجامعات الفلسطينية في مقر الرئاسة في رام الله «لن نقبل الاعتراف بالدولة اليهودية، ليس عنادا، وأنا معترف بدولة إسرائيل».

وتابع أن «الاعتراف المتبادل تم بين ياسر عرفات و(إسحق) رابين، نحن اعترفنا بإسرائيل وهم اعترفوا بمنظمة التحرير (الفلسطينية)، ومنذ ذلك التاريخ لم يتغير شيء»، مضيفاً أنه «إذا أرادت إسرائيل تغيير اسمها عليها الذهاب إلى الأمم المتحدة، وليطلقوا عليها ما يشاؤون».

وتساءل عباس «لماذا يطلب ذلك مني فقط، لماذا لم يطلب من مصر أو الأردن؟» وأضاف «قال لي الأمريكيون: نحن نعترف بالدولة، والكندي قال لي أيضا: نحن نعترف بالدولة اليهودية». وأوضح الرئيس الفلسطيني «سألوني وأنا قلت لهم إني لا أعترف بها، أنتم أحرار، وأنا ليس لي علاقة، وجميعكم يعلم لماذا نحن نقول لا، ليس عنادا أو مكابرة، وإنما نقولها عن وعي ويقين بأننا لن نقبل بهذا الموضوع».

غرب جمهورية إفريقيا الوسطى يتعرض لحملة تطهير لطرد المسلمين

الأمم المتحدة – (رويترز): قال المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين انطونيو جوتيريس يوم الخميس ان معظم المسلمين طردوا من النصف الغربي لجمهورية إفريقيا الوسطى التي يعصف بها الصراع حيث يتعرض آلاف المدنيين لخطر القتل «أمام أعيننا».

جاء هذا التحذير في حين وجه وزير خارجية جمهورية إفريقيا الوسطى نداء إلى مجلس الامن الدولي للموافقة على وجه السرعة على ارسال قوة دولية لحفظ السلام لوقف أعمال القتل.

وقد قتل الآلاف من الناس في العنف الذي تفشى في هذه المستعمرة الفرنسية سابقا منذ أن استولى السيليكا – وهم ائتلاف من ثوار الشمال المسلمين– على السلطة قبل عام. واشتدت الهجمات في ديسمبر حينما صعدت مليشيات «ضد البلاكا» التي تنحدر من الاغلبية المسيحية من السكان من هجماتها الانتقامية على المسلمين.

وقال جوتيريس في اجتماع لمجلس الامن بشأن الازمة في هذه الدولة الفقيرة التي لا منفذ لها إلى البحر: «منذ أوائل ديسمبر كانون الاول شهدنا حقا عملية تطهير من جانب الاغلبية لطرد السكان المسلمين في غرب جمهورية إفريقيا الوسطى».

وأضاف قوله «عشرات الآلاف منهم (المسلمون) غادروا البلاد وهو ثاني نزوح للاجئين خلال الازمة الحالية ومعظم من بقوا معرضون لخطر دائم».

ويدرس مجلس الامن اقتراحا للامم المتحدة لتشكيل قوة لحفظ السلام من ١٢ ألف جندي لمنع انزلاق البلاد فيما سماه مسؤول رفيع لحقوق الانسان في الامم المتحدة «عملية تطهير عرقية دينية». وإذا تمت الموافقة على الاقتراح فمن غير المحتمل أن يبدأ عمل قوة الامم المتحدة قبل أواخر الصيف.

وقال جوتيريس «في الاسبوع الماضي فحسب كان هناك نحو ١٥ ألف شخص محاصرين في ١٨ موقعا في غرب جمهورية إفريقيا الوسطى تحيط بهم عناصر ميليشيات ضد البلاكا وهناك خطر بالغ لتعرضهم للهجوم».

وأضاف قوله: «توجد حاليا قوات دولية في بعض هذه المواقع لكن اذا لم يتوفر المزيد من الامن على الفور فإن الكثير من هؤلاء المدنيين معرضون للقتل أمام أعيننا».